الأمم المتحدة
A/RES/67/230

Distr.: General
4 April 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/67/L.49* و *Add.1*)]

٦٧/٢٣٠ - دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/٤٨ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/١٢ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٦٢/٢١٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٥/١٢٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)]،

وإذ تقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه وبأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ تعيد تأكيد أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا في الإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن رفاه الناس والتنمية الكاملة لقدراتهم يشكلان محور التنمية المستدامة، واقتناعا منها بالضرورة الملحة للتعاون على الصعيد الدولي لبلوغ تلك الغاية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار التفاوت بين الأغنياء والفقراء واستفحاله، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وإزاء ما يترتب على ذلك التفاوت من آثار سلبية بالنسبة لتعزيز التنمية البشرية في العالم بأسره،

---

(١) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

12-49238

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تأخذ في اعتبارها الأهمية التي أوليت لعدم المساواة في خطة التنمية العالمية وضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل إيجاد نهج إنمائية منصفة شاملة للجميع للقضاء على الفقر وعدم المساواة،

وإذ تحيط علما بالعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لعدم المساواة،

وإذ تؤكد الطابع المتعدد الأبعاد لعدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية وأوجه التعقيد التي ينطوي عليها ترابطهما مع الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق نمو مطرد شامل منصف وتنمية مستدامة وكفالة التمتع التام بحقوق الإنسان، وبخاصة بالنسبة لمن يعيشون في أوضاع هشة،

وإذ يساورها القلق من انتشار عدم المساواة بين الجنسين بأشكال مختلفة في أنحاء العالم الذي غالبا ما يتجلى في ضعف ما تحققه المرأة بالنسبة للرجل وفقا للعديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية،

وإذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة ما زال يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا تأخذ في الحسبان بقدر كاف في الغالب علاقة عدم المساواة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثره فيها،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تحقيق التنمية المستدامة بسبل منها النهوض بنمو اقتصادي مطرد شامل منصف وإتاحة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق تنمية اجتماعية منصفة وكفالة الإدماج الاجتماعي وتشجيع الإدارة المتكاملة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية،

وإذ تقر بضرورة تشجيع انتهاج سياسات متسقة تكمل كل منها الأخرى للحد من عدم المساواة وتعميم مراعاة هذه السياسات في أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وكفالة تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية،

وإذ تقر أيضا بالعمل الذي تقوم به بالفعل الدول الأعضاء كافة ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، وبالتقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢]؛

---

(٢) A/67/394.

٢ - **تشدد** على أن الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والالتزامات الواردة فيها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي زادت الوعي بالمكاسب الحقيقية والهامة التي تحققها التنمية ولا تزال تشكل مصدرا لتحقيق المزيد من تلك المكاسب وأدت دورا هاما في تكوين رؤية إنمائية واسعة وتشكل إطارا شاملا لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، تظل هامة للغاية، وتكرر بقوة تأكيد عزمها على كفالة التنفيذ التام في الوقت المناسب لهذه الوثائق الختامية والالتزامات؛

٣ - **تسلم** بأن تسارع وتيرة العولمة وتزايد الترابط زادا من أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف في مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن تفاوت تأثير العولمة في التنمية ورفاه الإنسان؛

٤ - **تشدد** على ضرورة تعزيز رفاه الإنسان والاستفادة بالكامل من الطاقات البشرية؛

٥ - **تعيد تأكيد** أن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران ضروريان في عملية التنمية وأنه لا وجود لنهج واحد يناسب الجميع، وتكرر تأكيد أنه في حين أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة التشديد على أهمية دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية، أصبحت الاقتصادات المحلية الآن مترابطة مع النظام الاقتصادي العالمي، ومن ثم يمكن للاستغلال الفعال لفرص التجارة والاستثمار أن يساعد البلدان على مكافحة الفقر، وأنه يلزم دعم الجهود المبذولة في مجال التنمية على المستوى الوطني ببيئة وطنية ودولية مؤاتية تكمل الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية؛

٦ - **تعيد أيضا تأكيد** الالتزام بالسياسات السليمة والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون وتعبئة الموارد المحلية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الدولية وكفالة الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري والهياكل الأساسية وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية وتعزيز تسخير التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض التنمية والتمويل المستدام للديون وتخفيف عبء الدين الخارجي وتعزيز الترابط والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٧ - **تسلم** بأن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها يشكل مصدر قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية الذي بلغته، وبأنه يمثل تحديا متناميا له آثار متعددة

في تحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨ - **تسلم أيضا** بضرورة مواصلة بذل الجهود لتعزيز الترابط والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتكثيف تلك الجهود، وتكرر تأكيد أهمية ضمان انفتاح تلك النظم ونزاهتها وشمولها للجميع، بما يكمل الجهود الوطنية المبذولة في مجال التنمية لكفالة تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل منصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تسلم كذلك** بضرورة تركيز الاهتمام على الاحتياجات الخاصة لشعوب البلدان النامية، وعلى اتساع نطاق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي القائم وتفاقمه، وتسلم كذلك بأن التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتفاوت بين الأغنياء والفقراء وبين سكان الريف وسكان الحضر ما زال قائما على نحو واسع النطاق ويلزم معالجته؛

١٠ - **تسلم** بأن القضاء على الفقر هو أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وبعض البلدان ذات الدخل المتوسط، وتشدد على أهمية التعجيل بتحقيق نمو اقتصادي مستدام شامل منصف، بما في ذلك توفير العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل الكريم للجميع؛

١١ - **تشدد** على أهمية الجهود المبذولة للتصدي لعدم المساواة بجميع جوانبه وأبعاده؛

١٢ - **تؤكد** الضرورة الملحة لتوسيع نطاق التعليم والتدريب وإتاحتهما، وتشجع البرامج التي تهدف إلى تيسير حصول الجميع على التعليم الثانوي وإلى إتاحة فرص التعليم العالي الجيد على نطاق أوسع، بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل، وفقا لواقع كل بلد والتحديات الإنمائية التي يواجهها؛

١٣ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتباع نهج متعدد القطاعات بشأن محددات الصحة والعمل على بلورة تلك المحددات داخل القطاعات، بطرق من بينها حسب الاقتضاء مراعاة الصحة في جميع السياسات مع أخذ المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة في الحسبان، بهدف الحد من عدم تكافؤ الخدمات الصحية والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد الضرورة الملحة للعمل في ضوء المحددات الاجتماعية لإعطاء دفعة أخيرة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تقوم، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى عند الاقتضاء، بالتخطيط لانتقال نظمها الصحية إلى توفير التغطية الصحية للجميع أو مواصلة التخطيط لهذا الغرض والاستمرار في الوقت ذاته في الاستثمار في نظم تقديم الخدمات الصحية وتعزيزها لتوسيع نطاق الخدمات وتحسينها والحفاظ على ذلك ولتلبية الاحتياجات الصحية للسكان بالقدر الكافي؛

١٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء بذل جهود حثيثة للتصدي لعدم المساواة؛

١٦ - **تقر** بالجهود التي يبذلها كثير من البلدان في التصدي لعدم المساواة، وتسلم بضرورة تعزيز الجهود الدولية لتكملة الجهود الوطنية في هذا المجال؛

١٧ - **تشجع** الدول الأعضاء على بذل الجهود للتصدي لعدم المساواة وعلى النظر عند الاقتضاء في جملة تدابير، بالشراكة مع الجهات المعنية، منها وضع برامج لتشجيع مشاركة جميع أفراد المجتمع وتمكينهم وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية أو توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية القائمة؛

١٨ - **تحث** الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع الكيانات المعنية، بوضع نظم للحماية الاجتماعية تدعم المشاركة في سوق العمل وتتصدى لأوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتحد منها، وأن تزيد من فعالية تلك النظم وتغطيتها أو توسع نطاقهما حسب الاقتضاء للجميع، بمن فيهم العاملين في قطاع الاقتصاد غير النظامي، وتدعو منظمة العمل الدولية إلى تعزيز استراتيجياتها للحماية الاجتماعية وسياساتها المتعلقة بتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، وتحث الحكومات على أن تركز، آخذة في الحسبان الظروف الوطنية، على احتياجات السكان الذين يعيشون في فقر أو المعرضين للفقر، وأن تولي اهتماما خاصا لمسألة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسية، بما في ذلك إعمال الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، التي يمكن أن توفر قاعدة عامة للتصدي للفقر والضعف، وتحيط علما في هذا الصدد بالتوصية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا الوطنية للحماية الاجتماعية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠١ التي عقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

١٩ - **تشجع** على إيلاء مزيد من النظر لتأثير التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في التنمية، بما في ذلك في تصميم الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها، وتشجع أيضا في هذا الصدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية بصفة خاصة على إجراء مزيد من البحوث التحليلية والتجريبية؛

٢٠ - **تشجع أيضا** على إيلاء الاعتبار المناسب لضرورة الحد من عدم المساواة لدى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢١ - **تقر** بأن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن ييسر تبادل المعارف والخبرات ويعزز استعمال الموارد بأقصى درجة من الفعالية بهدف تحقيق التنمية البشرية والحد من عدم المساواة؛

٢٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يدعو إلى عقد مناقشة مواضيعية غير رسمية في عام ٢٠١٣، في حدود الموارد المتاحة، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، للتصدي لمسألة عدم المساواة؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند المعنون ''دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد''.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢